



الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع46دد

تاريخ القرار: 17 سبتمبر 2013

ق ر ا ر

بتاريخ 17 سبتمبر 2013 ، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع46دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين :

المدعى: شركة " في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي

من جهة

المدعى عليها: شركة في شخص ممثلها القانوني المين مقره الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 ، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 افريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ.



وبعد الاطلاع على المبادئ التوجيهية المتعلقة بترويج عروض الخدمات بالتفصيل من طرف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات والصادرة بمقتضى قرار الهيئة عد 15 عدد بتاريخ 14 أفريل 2011 المنقح بالقرار عد 159 عدد المؤرخ في 20 ديسمبر 2012.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة " بتاريخ 13 سبتمبر 2013 والمتضمن طلبها اتخاذ تدابير وقتية تقضي بالتدخل الفوري والعاجل لإنهاء الممارسات غير المشروعة وذلك بإيقاف العرض الاشهاري الذي تولت ' ترويجه والمتمثل في تمكين مشتركها في خطوط الاشتراك "أول" من رصيد إضافي يساوي 100% عن كل عملية شحن تعادل أو تفوق 5 دنانير مع سقف في حدود 20 دينار من التحفيز وذلك طيلة أيام 13 و 14 و 15 سبتمبر 2013.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف، أن " كانت قد تقدمت بتاريخ 13 سبتمبر 2013 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد شركة ' سجلت بدفاتها تحت عد 89 عدد وتضمنت تظلمها من العرض الترويجي الذي أقدمت المدعى عليها على تسويقه والذي يتيح لحرفائها بخطوط الاشتراك "أول" التمتع برصيد إضافي يساوي 100% عن كل عملية شحن تعادل أو تفوق 5 دنانير مع سقف في حدود 20 دينار من التحفيز، مؤكدة مخالفة هذا العرض للمبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية ولقواعد المنافسة النزيفة ولقرارات الهيئة، وطلبت بناء على ذلك الحكم باعتبار العرض المتظلم منه مخالفا للتراتب الجاري بها العمل في مادة الاتصالات وسحبه من السوق ومن جميع اللوائح الاشهارية وتسليط العقوبات المنصوص عليها بمجلة الاتصالات على شركة ، لتعمدها تكرار هذه الممارسات.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت ' تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تعمد ' استغلال مركز الهيمنة الذي تحتله في سوق الهاتف الجوال من خلال تسويقها لعرض ترويجي يخول لمشتركيها في خطوط الاشتراك "أول" من التمتع برصيد اضافي يساوي 100% عن كل عملية شحن تعادل أو تفوق 5 دنانير مع سقف في حدود 20 دينار وذلك طيلة أيام 13 و 14 و 15 سبتمبر 2013 معتبرة ان اقتران هذا العرض بامتيازات أخيرة على غرار امتياز "فاميليا" من شأنه أن يضاعف من مفعول العرض ومشددة على مخالفته لمضمون قرار الهيئة الصادر في القضية عدد 38 ولمضمون المراسلة الصادرة عن الهيئة بتاريخ 17 أكتوبر 2012 بخصوص عرضي "فاميليا" و "Amigos" وكذلك لقواعد المنافسة النزيفة وللمبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة من المعلقة الاشهارية تتضمن وصفا للخصائص التجارية للعرض المتظلم منه.

وحيث انتهت الشركة المدعية إلى طلب اتخاذ تدابير وقائية حمائية لإنهاء الممارسات غير المشروعة وذلك بتوقيف توفير العرض المتظلم منه طبقا لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات.

في الطلبات :

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار تحفظي استعجالي يقضي بإيقاف توفير العرض المتظلم منه وإنهاء الممارسات غير المشروعة التي أقدمت عليها

وحيث اتضح أن المدعى عليها قد تولت تسويق عرض ترويجي يخول لمشتركها في خطوط الاشتراك "أول" من التمتع برصيد إضافي يساوي 100% عن كل عملية شحن تعادل أو تفوق 5 دنانير مع سقف في حدود 20 دينار من التحفيزات وذلك طيلة أيام 13 و 14 و 15 سبتمبر 2013.

وحيث ضبط الفصل 3(أ) من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بالشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ وكذلك مقتضيات قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 15 المؤرخ في 14 أبريل 2011 المنقح بالقرار عدد 159 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 الالتزامات المحمولة على المشغلين في مادة العروض التجارية وخاصة تلك المتعلقة بوجود عرض مشاريع الخدمات والعروض التي يعتزمون ترويجها مسبقا على الهيئة و الحصول وجوبا على موافقتها قبل الشروع في تسويقها.

وحيث ثبت بعد الاطلاع على المراسلات المتبادلة بين الهيئة والمدعى عليها، أن كانت قد تقدمت إلى الهيئة طبقا لمقتضيات الفصل 3 (أ) من الأمر عدد 3026 المؤرخ في 15 سبتمبر 2013، بمطلب قصد السماح لها بتسويق العرض الترويجي، والذي يخول لحرفائها في خطوط الاشتراك "أول" التمتع برصيد إضافي يساوي 100% عن كل عملية شحن تعادل أو تفوق 5 دنانير مع سقف في حدود 20 دينار من التحفيزات وذلك خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15 سبتمبر 2013.

وحيث أحيل مشروع العرض على المصالح المختصة بالهيئة للدراسة وفقا للإجراءات الجاري بها العمل وتمت الموافقة عليه والسماح له بترويجه وذلك بموجب قرار الهيئة عدد 174 عدد الصادر بتاريخ 12 سبتمبر 2013.

وحيث يستنتج مما سبق أن المدعى عليها تقيّدت، عند ترويجها للعرض محل النزاع، بالإجراءات والصيغ المنظمة للعروض التجارية وحصلت على موافقة الهيئة قبل الشروع في تسويقه.

وحيث وبصرف النظر عما سبق، ثبت لدى الهيئة أثناء البت في المطلب المائل أن مدة ترويج العرض التجاري موضوع النزاع قد انتهت بحلول يوم 15 سبتمبر 2013.



وحيث أن انتهاء مدة ترويج العرض موضوع الخلاف أثناء تعهد الهيئة بالمطلب الحالي يجعل من عنصر الاستعجال الذي يقتضي استصدار قرار حمائي فوري يرمي إلى درء الأضرار التي قد تنجم عن مواصلة تسويق العرض المذكور منتفيا في قضية الحال، الأمر الذي يفقد المطلب وجاهته.

وحيث يتحصص مما سبق الامتع بذكره، أنه علاوة على عدم استيفاء دعوى الحال لشرط الاستعجال نظرا لانتهاء مدة العرض الاشهاري، فان ترويج العرض المذكور تم وفقا للصيغ القانونية والتراتب الجاري بها العمل وبناء على موافقة الهيئة وبالتالي فإن المطالبة بإيقاف تسويقه يكون في غير طريقه واتجه تفرعا على ذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن كمال السعداوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي

